

صحيفة الدعوى

رقم الطلب: 310000033989

نوع القضية : ابتدائي تجاري

تصنيف موضوع الدعوى : شركات و مؤسسات تجارية

موضوع الدعوى : مطالبة

الأطراف:

الإسم	الجنسية	العنوان	الهاتف المتحرك	الصفة	رقم الهوية
كراج الرملة ش.ذ.م.م	شكوى شركات	الإمارات العربية المتحدة-رأس الخيمة-القصيدات-خلف كارس---	+971559999708	مدعي	
ذي نيو انديا اشورنس كومباني ليمتد	شكوى شركات	الإمارات العربية المتحدة-الشارقة-حي المجاز - المجاز ٣ - شارع الخان- برج-بابل - الطابق الميزانين - مكتب رقم ٧---	+97165560312	مدعى عليه	.

الوقائع(حسب المدعي):

الوقائع : -

المدعية شركة مقرها إمارة رأس الخيمة بمنطقة القصيدات وتعمل في مجال إصلاح السيارات ميكانيك وسمكرة ودهان ورش المركبات والمدعي عليها شركة تمارس نشاط التأمين علي السيارات والمركبات من الحوادث والمسؤولية المدنية وعلي إثر ذلك تقوم الشركة المدعي عليها بتحويل سيارات مؤمن عليها لديها للشركة المدعية لتقوم الأخيرة بإصلاحها وقد تخلف عن هذا التعامل مديونية لمدعية بمواجهة المدعي عليها قدرها مائة وتسعة آلاف وتسعمائة وخمسة وثلاثين درهماً (109935 درهم) وقد إمتنعت المدعي عليها عن الوفاء بتلك المديونية رغم المطالبات الودية المتكررة الأمر الذي حدا بالمدعية لإقامة هذه الدعوي .

أسباب وأسانيد الدعوي : -

من المقرر قانوناً بنص المادة 338 من قانون المعاملات المدنية الإتحادي أنه : ((يجب وفاء الحق متى استوفى شروط استحقاقه القانونية، فإن تخلف المدين وجب تنفيذه جبراً عليه تنفيذاً عينياً أو تعويضياً طبقاً للنصوص القانونية)).

والمقرر قانوناً بنص المادة 885 من قانون المعاملات المدنية الإتحادي أنه : ((يلتزم صاحب العمل بدفع البذل عند تسليم المعقود عليه الا اذا نص الاتفاق أو جرى العرف على غير ذلك)).

والمقرر قانوناً بنص المادة 109 من قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية أنه : ((1- للمحكمة أو للقاضي المشرف بحسب الأحوال، من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب أحد الخصوم، أن تقرر ندب خبير أو أكثر من بين

رقم الطلب:



موظفي الدولة أو من بين الخبراء أو أن تتدب أحد بيوت الخبرة المحلية أو الدولية المقيدين في جدول الخبراء وفقاً للقوانين النافذة في هذا الشأن، لإبداء رأيه في المسائل الفنية التي يستلزمها الفصل في الدعوى.

2- يراعي في اختيار الخبير تناسب معارفه الفنية وخبراته مع موضوع النزاع.

3- إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أو أكثر أقرت المحكمة اتفاقهم)).

المقرر قانوناً بنص المادة 282 من قانون المعاملات المدنية الإتحادي أن : ((كل اضرار بالغير يلزم فاعله ولو غير مميز بضمان الضرر)).

والمقرر قانوناً بنص المادة 292 من ذات القانون أنه : ((يقدر الضمان في جميع الأحوال بقدر ما لحق المضرور من ضرر وما فاتته من كسب بشرط أن يكون ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار)).

وكانت المدعية وهي تتعامل مع المدعي عليها قد ترصد لها في ذمة المدعي عليها ذلك المبلغ المنوه عنه أعلاه ويتطلب لذلك ندب خبير حسابي لمطالعة الحجم الضخم من المستندات لأوامر الشراء وطلبات التكاليف بالإصلاح والفواتير وهو ما تقيم وبخصوصه المدعية هذه الدعوى طالبة الحكم لها بالمبلغ محل المطالبة إضافة لمبلغ عشرين ألف درهم علي سبيل التعويض عما لحق بها من جراء تأخر المدعي عليها في سداد المديونية التي ترصدت في ذمتها حيث كان آخر تعامل بين الطرفين قد تم في غضون شهر فبراير 2024 مع شمول المبلغ الفائدة القانونية علي نحو ما يرد بختام لائحة الدعوى .

طلبات المدعي:

وبناء عليه :-

تلتزم المدعية من المحكمة الموقرة الآتي :

أولاً : قبول لائحة الدعوى وتحديد أقرب موعد لنظرها وإعلان المدعي عليها بها .

ثانياً : وقبل الفصل في الموضوع ؛ ندب خبير حسابي ليقوم وبدوره بالإطلاع علي أوراق ومستندات طرفي

الخصومة والانتقال لمقر إدارة المدعية والمدعي عليها لمطالعة الدفاتر التجارية المنتظمة لدى كلا منهما

وإستخلاص حقيقة قيمة ومقدار المديونية المترصدة للمدعية في ذمة المدعي عليها وبالأحرى القيام بكل ما يلزم

وما من شأنه بيان وجه الحق في الدعوى .

ثالثاً : وبعد الثبوت ؛ الحكم بإلزام المدعي عليها بأن تؤدي للمدعية مبلغ مائة وتسعة آلاف وتسعمائة وخمسة

وثلاثين درهماً (109935) مع الفائدة القانونية بواقع 09% بحسب العرف القضائي السائد في رأس الخيمة من

تاريخ المطالبة القضائية وحتى تمام السداد .

رابعاً : وبعد الثبوت ؛ الحكم بإلزام المدعي عليها بأن تؤدي للمدعية مبلغ عشرين ألف درهم (20000) مع الفائدة

القانونية بواقع 09% بحسب العرف القضائي السائد في رأس الخيمة وذلك من تاريخ صيرورة الحكم بالتعويض

نهائياً وحتى تمام السداد .

خامساً ؛ إلزام المدعي عليها بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

وتفضلوا بقبول وافر الإحترام والتقدير ،،،

بالوكالة عن المدعية

رقم الطلب:





المحامي / إسماعيل الزعابي

التوقيع	الصفة	الإسم
	مدعي	كراج الرملة ش.ذ.م.م
	محامي المدعي	اسماعيل حميد اسماعيل الهرده الزعابي



رقم الطلب: